البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الجمهورية اليمنية

أمين محمد محيى الدين*

ABSTRACT

The Suitable Climate for the Flow of Foreign Direct Investment to the Republic of Yemen

The main goal of the study is to discuss the hypothesis that, the climate for investment is still not conducive to the flow of foreign investment to Yemen.

The study has been divided into two sections:

The first section discusses the institutional and legal frameworks of investment and the volume of direct foreign investment flowing into Yemen in relation to a number of Arab States.

The second section concentrates on the conditions required for a conducive climate for investment flows. Such a climate comprises enhancing the possibility of economic growth, reforming the judicial, administrative and fiscal systems, developing an investment friendly climate, providing an infrastructure that would attract investors, boosting bilateral cooperation with neighbouring countries, and preparing a database related to the economy. Other requirements include tax and custom exemptions, economic and political stability, macroeconomic policies and the integration into world economy.

The study concludes that volume of direct foreign investment is below the required level, due to the imperfection of the investment climate.

* أستاذ الاقتصاد/ كلية التجارة والاقتصاد/ جامعة صنعاء.

المقدمة

حدث تحول خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر foreign direct investment (FDI) كمصدر من مصادر التمويل الخارجي، حيث أصبح هذا المصدر يحل محل المصادر التقليدية المتمثلة في المنح، والقروض الثنائية، والقروض من البنوك التجارية.

لقد اتسمت نظرة غالبية الدول النامية فى الماضى إلى (FDI) بعين الشك، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ إجراءات تراوحت بين المنع الكامل والحد من حرية حركة ونشاط هذا النوع من الاستثمار. ولذا اتجهت الدول أثناء فترة الحرب العالمية الثانية إلى الاقتراض بدلاً من (FDI) وذلك للوفاء بحاجاتها المالية من موارد النقد الأجنبى. فمع حصول العديد من الدول على استقلالها في الخمسينات والستينات رفعت هذه الدول شعار ضرورة الاحتفاظ بسيطرتها على شئونها الاقتصادية والسياسية. ولما كان الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشركات متعددة الجنسيات، فقد ظهر أن تحقيق هذه السيطرة لا يتفق مع استقبال هذا النوع من الاستثمار ولهذا اتجه أنصار هذا الاتجاه إلى التقليل من المزايا المتوقعة من هذا النوع من الاستثمار بالقياس بأنماط التمويل الأخرى.

وفي بداية السبعينات اتجهت الدول النامية إلى الاقتراض من البنوك التجارية بشكل واسع وبأسعار فائدة منخفضة ــ بل في الواقع كانت أسعار الفائدة سالبة بسبب الودائع المالية المتراكمة لدى البنوك التجارية التي أودعتها دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط. كما ساعدت حكومات الدول المتقدمة والدول المصدرة للنفط في تقديم العديد من القروض الثنائية ومتعددة الأطراف من خلال مؤسسات دولية أو إقليمية وتسهيلات الموردين إلى الدول النامية الراغبة فى الحصول على هذه التدفقات. وقد استطاعت اليمن الاستفادة من هذه الفترة بزيادة ما تحصل عليه من قروض سلعية ونقدية وهبات ومساعدات مقدمة من الدول

الصديقة والشقيقة وبشروط ميسرة لاستخدامها فى بناء مشاريع البنيـــة الأساســية كالطرق والمواصلات والكهرباء.

ومع بداية الثمانينات ظهرت أزمة المديونية الخارجية التي بينـــت خطـــورة الاعتماد الشديد على القروض الخارجية وذلك لأن أعباء هـــذه الديـــون المقترنـــة بتعويم أسعار الفائدة على جزء كبير منها جعـــل الـــدول الناميـــة أكـــثر عرضـــه للصدمات الخارجية. كما ساعد الركود طويل الأجل الذى أصاب الدول الصناعيـــة، وارتفاع أسعار الطاقة، وانهيار سلع التصدير الأولية في إضعاف موقف الحســـاب الجاري لميزان المدفوعات في هذه الدول. وقد عزز من الضعف السابق الموازنات التقشفية التي اتبعتها الدول الصناعية والتي شكلت عقبة أمام التوسع فـــي مصـــادر التمويل الثنائية، وكذلك التطورات التى حدثت فى شرق أوربا التى أدت إلى تقليـــل التمويل الخارجى إلى الدول النامية.

وبالنسبة إلى الدول النامية نفسها نجد أن شح موارد النقد الأجنبي والحاجـــة إلى الكنولوجيا الحديثة لإقامة صناعات تعزز النمو جعلـــها تتســـابق فـــى جـــذب الاستثمارات المباشرة بشتى أنواعها. وقد عزز من الموقف الســـابق خـــبرة وثقـــة الدول النامية فى التعامل مع هذه الشركات، بالإضافة إلى أن هذه الدول بإمكانها أن تحصل على مساعدات فنية ومشورات فى مجال التفاوض مع المستثمرين الأجـــانب من قبل مؤسسات دولية أنشئت لهذا الغرض مثل مؤسسات التمويل الدولية (IFC)، ومركز الأمم المتحدة للشركات العالمية، وخدمات ترويج الاستثمار التابع لمنظمـــة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

وعلى مستوى الشركات الأجنبية أصبحت هذه الشـــركات أكـــثر إحساســـاً بمخاوف البلاد النامية وأكثر استعداداً للالتزام بضوابط السلوك وأكثر مرونة فـــى الترتيبات التى تجعلها تعمل فى الدول المضيفة.

لقد تبنت اليمن منذ منتصف التسعينات سياسة الانفتاح الاقتصاديـــة بقصـــد تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية واســـتقطاب التقنيـــات الحديثـــة وتنشـــيط

الاستثمارات المحلية باعتبارها مقومات أساسية لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذا اتجهت النوايا بعد حرب تثبيت الوحدة إلى تبنى برنامج للإصلاح الاقتصادى ذى مرحلتين بالاتفاق مع كل من البنك والصندوق الدوليين.

وقد ترتب على تطبيق المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى حدوث تغيرات إيجابية فى المجال المالى والنقدى أشادت بها جميع المؤسسات الدولية. وقد وفرت هذه المرحلة بيئة ملاءمة للدخول فى مرحلة ثانية من الإصلاحات هدفها إحداث تغير أساسى فى الدور المطلوب من الدولة بحيث يصبح هذا الدور متسماً بالنوعية والكفاءة ، واتباع برنامج للخصخصة للمشروعات العامة يتسم بالشفافية الكاملة والكفاءة في التنفيذ، وتحرير التجارة الخارجية واستكمال إصلاح التشوهات السعرية.

إن الهدف الأساسى لهذه الإصلاحات إيجاد مناخ ملائم لجميع أنواع الاستثمار. وذلك لأن هذا المناخ يتوقف عليه مستقبل النمو فى الاقتصاد اليمنى الذى سيؤدى إلى تحسين مستويات الدخول وبالتالى مستوى المعيشة، وتخفيف حدة البطالة.

ولذا كان هدف الدراسة اختبار الفرضية التى مفادها أن مناخ الاستثمار مازال غير مواتى لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الجمهورية اليمنية. وقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين، خصص القسم الأول لدراسة الوضع الحالى للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الجمهورية اليمنية، والقسم الثانى لدراسة الشروط الواجب توافرها لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(١) الوضع الحالى للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الجمهورية اليمنية

بعد أن تبنت اليمن منذ منتصف التسعينات سياسة الانفتاح الاقتصادى بقصد تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية واستقطاب التقنيات الحديثة وتنشيط الاستثمارات المحلية باعتبارها مقومات أساسية لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ترتب على تطبيق المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى حدوث

- اتباع برنامج للخصخصة للمشروعات العامة يتسم بالشفافية الكاملة والكفاءة في التنفيذ.
- تحرير التجارة الخارجية واستكمال إصلاح التشوهات السعرية.

والهدف الأساسى لهذا الجيل من الإصلاحات إيجاد مناخ ملائم يؤدى إلى تعزيز إمكانية النمو الاقتصادى الذى سيترتب عليه حدوث تحسينات فى مستويات الدخول وتقليص البطالة وإصلاح الاختلال فى الهياكل الإنتاجية[(١)].

(١-١) الأوضاع التشريعية والمؤسسات المتصلة بالاستثمار

١-١-١ الأوضاع التشريعية:

في ظل السياسة الجديدة للدولة وأهداف وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية قامت الدولة بإدخال تعديلات على قانون الاستثمار رقم ٢٢، لعام ١٩٩١ وذلك فى نوفمبر ١٩٩٧م، وكذلك إصدار قانون منطقة التجارة الحرة رقم ٤ فى إبريل ١٩٩٣. وقد أقر القانون مبدأ المعاملة الوطنية الذى يعنى تساوى المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب (العرب/ وغير العرب) فى الحقوق والالتزامات والقواعد والإجراءات الواردة فى القانون، والقرارات واللوائح الصادرة لتنفيذه[(٢)]. ويقر القانون مجموعة من الحقوق والمزايا الأخرى مثل حق تملك المشروعات بنسبة ١٠٠% دون اشتراطات تتعلق باليد العاملة ومراقبة تدفق الأموال، بالإضافة إلى حق الانتفاع بمجموعة من الحوافز الجمركية والضريبية.

وتتمثل الحوافز الجمركية فى المشروع المرخص له بناء على قانون الاستثمار[(٣)]:

- إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشروع من الرسوم والضرائب الجمركية أيا كان نوعها، عدا رسوم الخدمات شريطة أن يتم استيرادها خلال المدة المحددة فى الترخيص.

- يكتفى بتقديم ترخيص المشروع وقوائم احتياجاته الصادرة عن الهيئة للحصول على الموجودات الثابتة المستوردة المعفية ومستلزمات الإنتاج غير المعفي عند النقطة الجمركية دون حاجة إلى موافقة أو قرار من أى جهة أخرى.
- فى حالة وجود اختلاف فى القيمة أو المواعيد أو الأصناف أو الأنواع بما يتجاوز الحدود المحدودة فى الفقرة (د) من هذه المادة أو فى حالة احتياج المشروع إلى موجودات ثابتة جديدة تتولى الهيئة إصدار التراخيص المعدلة للمشروع وقوائم احتياجاته السابقة أو تغييرها وذلك وفقاً لما تراه مناسباً على ضوء المبررات المقدمة التى تقتنع بها. هذا بالإضافة إلى مجموعة من البنود أوردتها المادتان (٢٣، ٢٤) من القانون.

وتتمثل الحوافز الضريبية فى:

- إعفاء أرباح المشروع من الضرائب لمدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال وتكون الهيئة هى الجهة المختصة بتحديد بدء تاريخ الإنتاج أو مزاولة النشاط. ألخ.
- تعفى المشروعات من ضريبية العقارات ومن ضريبة الدمغة النسبية ومن ضريبة ممارسة العمل المفروضة على المنشآت العاملة فى الجمهورية اليمنية وغيرها من الضرائب الأخرى المفروضة على رأس المال.
- تعفى فوائد القروض الممنوحة لتمويل المشروعات بنسبة ٥٠% من الضريبة المفروضة عليها.
- تعفى الأرباح التى توزعها المشروعات التى تنشأ بناء على هذا القانون من الضريبة على الدخل.

بالإضافة إلى مجموعة من الحوافز الضريبية أقربها المواد (٢٦، ٢٧، ٢٨) من القانون.

وبالرغم أن القانون قد قدم مجموعة من الحوافز والضمانات لتشجيع قدوم الاستثمار الأجنبى، إلا أنه يمكن ذكر بعض الملاحظات العامة وذلك على النحو التالى:

- إن القانون لم يحدد أنواع الأنشطة الاستثمارية التى سوف تحصل على الحوافز، وإنما كان التركيز على مجالات الاستثمار بصورة عامة. ومن هنا تأتى أهمية ربط تقديم هذه الحوافز تلقائياً بالمجالات المحددة للنشاط للإقلال من المفاوضات التى تجرى بشأنها، وترك الأمور تمر بصورة تلقائية طالما وأننا قد قمنا بتحديد المشروعات التى ستقدم لها الحوافز بدقة. فالحافز ينبغى ربطه بنوع النشاط الذى نرغب فى تشجيعه التصدير، استخدام العمالة المحلية، مقدار القيمة المضافة.... الخ) وليس بالمجال الذى يتم فيه الاستثمار. فلا ينبغى أن يكون التحديد العام لمجال الاستثمار سبباً للحصول على الحوافز وإنما تحقيقه للهدف المقرر من تشجيع الاستثمار.

- إن القانون لم يفرق على سبيل المثال بين حوافز تقدم لمشروعات توجه ما نسبته ١٠٠%، أو ما بين ٧٠ – ٩٠% أو أية نسبة كانت إلى التصدير، وبين مشروعات يتجه إنتاجها للسوق المحلى.

- لم يحدد القانون بعض الحوافز للاستثمار (محلى، أو عربى، أو أجنبى) الذى يستخدم درجة كبيرة من العمالة المحلية، ومدخلات إنتاج محلية بأى نسبة كانت، والإنفاق على البحوث والتطوير، والتدريب للعمالة المحلية. الخ، وبين مشروعات لم تقم بذلك.

- لم يقدم المشروع حوافز واضحة للمستثمرين فى مجال البنية الأساسية (للمواصلات والاتصالات، والكهرباء، والإسكان، والمطارات، الطرق، والموانى.. الخ) التى تعمل وفق نظام BOT، بالرغم من أن محطة عدن الطرفية للحاويات قد تم بناءها على عقد مع هيئة ميناء سنغافورة وفقاً لهذا النظام (بناء _ تشغيل _ نقل) لمدة عشرين عام.

أما بالنسبة للضمانات فيمكن أن تقدم للمستثمر قبل دخوله المجال المراد تشجيعه لترغيبه في الاستثمار.

١-١-٢ الأوضاع المؤسسية:

تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة بموجب المادة ٣٣ من قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١[٤]. وهذه الهيئة منوط بها تنفيذ أحام القانون والإشراف على مشاريع الاستثمار، وقد حددت وظائفها في المادة ٣٣ من القانون كما يلى[٥]:

- تلقى طلبات المستثمرين لتقديمها واتخاذ ما يلزم للبت فى شأنها وفقاً للقانون.
- إصدار التراخيص والموافقات والشهادات التى تتعلق بتشغيل المشروعات وبالحقوق والإعفاءات والمزايا الممنوحة لها.
- منح المشروعات كافة التراخيص اللازمة لاستيراد كل ما يلزم لإقامة وتوسيع وتطوير وتشغيل المشروعات.
- الحصول من الجهات المختصة، بالنيابة عن أصحاب المشروعات، على كافة الموافقات التى تلزم لتشغيل المشروعات.
- مساعدة المشروعات لدى الجهات ذات العلاقة للتغلب على العوائق والعقبات التى تعترض تنفيذها.
- دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار فى الجمهورية اليمنية، وكذا دراسة الاتفاقات الإقليمية والدولية المتعلقة بشئون الاستثمار وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها.
- إجراء التقييمات اللازمة للمشاريع المنفذة للوقوف على أدائها وجدواها الفعلية للاقتصاد الوطنى.
- إجراء الأبحاث المتعلقة بالاستثمار والمشاكل والمعوقات التى تقف فى سبيل تشجيعه أو توجيهه بصورة فعالة.

- استبيان فرص الاستثمار والمشروعات المجدية المتاحة للاستثمار في الجمهورية اليمنية والترويج لها وسط المستثمرين المحتملين داخل وخارج الجمهورية.
- جمع ونشر البيانات والمعلومات اللازمة لتعريف المستثمرين بمناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية.
- تسجيل رأس المال المستثمر بالعملة التى ورد بها نقداً وتقويم الحصص العينية ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند التصفية لإعادة تصديره أو تحويله إلى الخارج.
- الموافقة على تحويل صافى الأرباح وإعادة تحويل رأس المال إلى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية والتحقق بوجه خاص من تخصيص الاحتياطات والمخصصات التى تنص عليها القوانين والأصول الفنية والمحاسبية المعتمدة، وسداد الضرائب بعد انقضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها بالقانون.

وفى عام ١٩٩٧، أجرت الحكومة، بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى استعراضاً شاملاً لهيكل حوافز الاستثمار، فأضافت إليه مجموعة أوسع من التعديلات وقلصت من مشاركتها فى قرارات الاستثمار بحيث أصبح دورها ينحصر فى المساعدة على إقامة المشاريع. أما بالنسبة للهيئة العامة للاستثمار ودورها، فإنه جارى تطوير هذا الدور من دور وكالة تمنح الموافقة إلى دور يغلب عليه طابع التسهيل والترويج للاستثمار (٦).

(١-٢) حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الداخل إلى الجمهورية اليمنية:

شهدت بداية التسعينات حدوث طفرة كبيرة فى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجمهورية اليمنية حيث ارتفعت من ٧١٤ مليون دولار ١٩٩٢ (شكل نسبة ٤٩% من إجمالى الاستثمارات المباشرة الداخلة إلى البلدان الأقل نمواً حسب تقدير الإسكوا) إلى ٨٩٧ مليون دولار عام ١٩٩٣ (شكل نسبة ٥١% من إجمالى

الاستثمارات الداخلة إلى البلدان الأقل نمواً) (جدول ١). ويقارب تدفق الاستثمار خلال هذين العامين مجموع تدفقاته إلى كل البلدان الأخرى الأقل نمواً. ويرجع السبب فى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الجمهورية اليمنية إلى أن الوحدة اليمنية التى تمت فى بداية التسعينات فتحت آفاقاً جديدة أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة فى قطاع النفط، ناهيك أن العديد من الشركات القائمة عملت على زيادة حجم استثماراتها فى الصناعات الغذائية وغيرها للاستفادة من اتساع حجم السوق. وفى عام ١٩٩٤ انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١١ مليون دولار ثم تحول إلى قيم سالبة خلال الفترة ١٩٩٥ ــ ٢٠٠٠، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى أن الظروف المواتية فى بداية التسعينات لم تستمر بسبب التوترات السياسية التى مرت بها البلاد خلال هذه الفترة، والتى آخرها الحرب ضد الانفصال فى عام ١٩٩٤.

وبمقارنة حجم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى الجمهورية اليمنية كأحد الدول الأقل نمواً وبعض الدول العربية النامية المختارة خلال الفترة ١٩٩٨ ــ ١٩٩٩، نجد أنه فى عام ١٩٩٨، ١٩٩٩ احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث التدفقات الداخلة حيث بلغت ٤٢٨٩، ٤٨٠٠ مليون دولار على التوالى. تلتها فى الأهمية مصر حيث بلغ حجم الاستثمار الداخل إليها فى عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩ ما قيمته ١٠٧٧، و١٥٠٠ مليون دولار على التوالى. تلتها الأردن بما قيمته ٣١٠ مليون دولار، والبحرين ١٠٨ مليون دولار، وعمان ١٠٦ مليون دولار، والإمارات ١٠٠مليون دولار، وقطر ٧٠ مليون دولار، والكويت ٥٩ مليون دولار وذلك فى عام ١٩٩٨. أما فى عام ١٩٩٩ فقد حدث تغير فى حجم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر الداخل إلى الدول العربية حيث احتلت البحرين المرتبة الثالثة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، والإمارات ١٦٠ مليون دولار، والأردن ١٥١ مليون دولار، وسوريا ٧٥ مليون دولار، والكويت ٧٢ مليون دولار، وعمان ٧٠ مليون دولار (جدول رقم ٢).

أما في الجمهورية اليمنية فقد ظل تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الداخل سالباً خلال الفترة ١٩٩٦ ــ ٢٠٠٠، ويطلق على هذا الوضع بحدوث

بما قيمته ٣١٠ مليون دولار، والبحرين ١٠٨ مليون دولار، وعمان ١٠٦ مليون دولار، والإمارات ١٠٠مليون دولار، وقطر ٧٠ مليون دولار، والكويت ٥٩ مليون دولار وذلك فى عام ١٩٩٨. أما فى عام ١٩٩٩ فقد حدث تغير فى حجم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر الداخل إلى الدول العربية حيث احتلت البحرين المرتبة الثالثة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، والإمارات ١٦٠ مليون دولار، والأردن ١٥١ مليون دولار، وسوريا ٧٥ مليون دولار، والكويت ٧٢ مليون دولار، وعمان ٧٠ مليون دولار (جدول رقم ٢).

أما في الجمهورية اليمنية فقد ظل تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الداخل سالباً خلال الفترة ١٩٩٦ ــ ٢٠٠٠، ويطلق على هذا الوضع بحدوث تحويل للاستثمار (جدول رقم ٢). ويمكن إرجاع هذا التحويل للاستثمار إلى العديد من الأسباب منها اتجاه العديد من الشركات إلى التخلص من جزء كبير من أسهمها لصالح الحكومة المحلية، وتحويل أرباحها بصورة كلية إلى الخارج بدلاً من إعادة استثماره فى الدول المضيفة، ومنح قروض لفروع فى دول أخرى من الفرع المتواجد فى اليمن[٧]. ويمكن تفسير مثل هذا السلوك من قبل الشركات الأجنبية إلى إن المستثمرين استمروا فى ترددهم فى العودة للاستثمار فى اليمن بسبب إعلان الانفصال والحرب ضده، والتدهور الكبير فى سعر صرف الريال مقابل الدولار حيث ارتفع سعر الدولار مقابل الدولار من ١٨ ريال للدولار عام ١٩٩٠ إلى ٥٠ ريال عام ١٩٩٣ ثم إلى ١٢١ عام ١٩٩٥ ريال، وإلى ١٥٠ فى عام ١٩٩٨[٨]. وقد عزز من ذلك التردد حدوث بعض المشاكل المتصلة بالإرهاب مثل اختطاف الأجانب وقتل البعض منهم، وانشغال الحكومة فى التخفيف من آثار الحرب ومعالجة نتائج الأعمال الإرهابية الوافدة. وقد استشعرت الحكومة خطورة مثل هذا الوضع فطلبت من الدائرة الاستشارية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (وهى دائرة مشتركة بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولى) إجراء دراسة عن المستثمرين (أجريت مقابلة مع ممثلى ٤٠ شركة استثمرت فى اليمن أو اعتبرت هذا البلد مكاناً يمكن الاستثمار فيه) لمعرفة تصوراتهم عن بيئة الاستثمار فى اليمن

تمهيداً لمعالجتها وذلك فى مارس عام ١٩٩٧[٩]. فإذا أضفنا إلى ذلك برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى كان من المأمول أن يبدأ تنفيذه فى بداية التسعينات إلا أنه تم تأجيله (بسبب الظروف السالفة) إلى بداية عام ١٩٩٥ والذى يتسم بطابع انكماش غير محفز للاستثمار خاصة فى الأجل القصير والمتوسط.

أما فى عام ٢٠٠٠ فنجد الآتى:

- حدوث انخفاض فى التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبى المباشر فى كل من المملكة العربية السعودية بنسبة -٧٩% لتحتل بذلك المرتبة الثانية، ومصر بنسبة -١٨% ومع ذلك احتلت المرتبة الأولى، وعمان بنسبة -١١% لتحتل المرتبة الثامنة، والكويت بنسبة -٧٨% لتحتل بذلك المرتبة التاسعة.
- حدوث ارتفاع فى التدفقات للاستثمار الأجنبى المباشر فى كل من المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة ٩٨%، وقطر بنسبة ٥٠٦%، وسوريا بنسبة ١٢%.
- ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سالبة فى عام ٢٠٠٠ بسبب ارتفاع حجم الأرباح المحولة للمشروعات، وخروج بعض الشركات من السوق المحلية.

(١-٢-١) التوزيع القطاعى للاستثمارات فى الجمهورية اليمنية:

يتضح لنا من جدول (٣) أن عدد المشاريع الصادرة عن الهيئة خلال الفترة ٩٢ ــ ١٩٩٩م بلغ عددها ٢٨٢٧ مشروعاً بتكلفة تصل إلى (٥١٣) مليار ريال وبقيمة للموجودات الثابتة تصل إلى (٢٢٠) مليار ريال، ويتوقع أن يعمل بها عدد (١٠٥٣١٣) عاملاً[٨]. وقد توزعت المشاريع الصادرة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية بحيث احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى بنسبة ٥٥% من عدد المشروعات المصرح بها، يليه في الأهمية السياحة بنسبة ١٤% ثم القطاع الصحى بنسبة ١٠%، فالقطاع الخدمى بنسبة ٧%، ثم القطاع الزراعى. وفى هذا الخصوص يمكن ذكر الملاحظات الآتية:

أ - إن العبرة هنا ليست بحجم المشروعات المصدرة والتكاليف المقدرة لهذه المشروعات وحجم فرص العمل التى تنوى إتاحتها، وإنما العبرة بمستوى التنفيذ للمشروعات الذى يتحدد فى الغالب بأربعة معايير هى التجهيزات الأولية

- خوف المستثمرين من طول إجراءات الحصول على موافقات الاستيراد لبعض مستلزمات الإنتاج خاصة المشروعات الصناعية الأمر الذى قد يسبب شللاً فى سير العملية الإنتاجية عند القيام بها كل مرة.
- تفشى الفساد فى الأجهزة الحكومية فى الكثير من الدول النامية، الأمر الذى من شأنه إحداث فروق فى سلوك الشركات، حيث تميل بعضها إلى معاملتها كنفقات ينبغى استرجاعها. ومثل هذا الوضع يبعث برسالتين إحداهما أخلاقية والأخرى مالية. وتتمثل الرسالة الأخلاقية بأن الرشوة قد تصبح عملاً مشروعاً. وتتمثل الرسالة المالية فى أن الرشوة يمكن استرجاعها إما بالخصم أو التهرب الضريبى[٩]، وإن لم يجرى تحويلها إلى أسعار المستهلك. وفى جميع الأحوال تصبح هذه الأموال تكلفة تفقد المنتج قدرته التنافسية. ولذا تتجه المشروعات إلى التخفيف من أثرها بدفعها مرة واحدة مع كل صفقة كبيرة الحجم.
- تقلبات سعر الصرف وما تحدثه من آثار على التكاليف والأسعار. فبسبب عدم استقرار سعر الصرف تميل المشروعات إلى المبالغة فى عدد الآلات التى تستهلك خلال فترات قصيرة خوفاً من شرائها فى وقت لاحق بأسعار مرتفعة، الأمر الذى سينعكس على أسعار المستهلك وبالتالى قدرة المشروع على المنافسة.

ما أود تأكيده هنا ليس الدعوة إلى المزيد من القيود على المستثمرين لأن مثل هذه السلوكيات قد تكون غير موجودة، ولكن الحث على مزيد من التسهيلات فى الإجراءات والمعاملات وعلى وجه الخصوص تلك المتصلة بالمشروعات الصناعية بحيث يجرى تلبية احتياجاتها عن طريق المراسلات الدورية والسريعة مع الجهات المختصة.

ب- بالرغم من أن نسبة التنفيذ تعتبر إجمالاً منخفضة (٥٠% فى المتوسط) خاصة وأننا نتكلم عن فترة زمنية تصل إلى سبع سنوات، إلا أن هذه النسبة قد لا تتعدى ٣٠% إذا ما تم حسابها على أساس بداية التشغيل أو شهادات الإعفاء الضريبي. ويمكن إرجاع انخفاض نسبة التنفيذ خاصة تلك المشروعات التى

وجدت بداية لتبقى إلى نقص البنية الأساسية (طرق، ومواصلات، واتصالات، وكهرباء، ومياه، ومجارى ....الخ)، وعدم توفر الأراضى التى تمثل أهم معوقات الاستثمار، ونقص المال وصعوبات أخرى متمثلة فى آلية تنفيذ الإعفاءات الضريبية والجمركية، هذا بالإضافة إلى تحيز الرسوم الجمركية والضرائب لصالح المنتجات تامة الصنع وضد مدخلات الإنتاج المصنعة داخلياً[١١].

ج- إن احتلال القطاع الصناعى المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الموجهة إليه. يرجع إلى أن معظم هذه الاستثمارات (بخلاف استثمارات القطاع النفطى) تتجه إلى الصناعات الغذائية التى تتسم بارتفاع العائد وقصر فترة الاسترداد.

د - إن القطاع الصحى احتل المرتبة الأولى من حيث مستوى التنفيذ حيث بلغت نسبة التنفيذ ٦٣%، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٥٨%، وقطاع التعليم بنسبة ٥٦%، وقطاع الصناعة بنسبة ٥٢%، والقطاع الزراعى ٤٣%، والقطاع السمكى بنسبة ٣٩%، وقطاع الإسكان بنسبة ٢٩% (جدول رقم ٣).

هـ-لا توجد إحصائية تبين حجم العمالة التى وظفت فعلاً فى هذه المشروعات.

(٢) الشروط الواجب توافرها لإيجاد مناخ استثمارى ملائم لتدفق الاستثمار الأجنبى:

إن المعرفة الدقيقة بالدوافع التى تحكم سلوك الاستثمار بغض النظر عن موطنه تعتبر عاملاً هاماً فى تشكيل البيئة المناسبة لحفزه. ويتم بناء هذه البيئة بناء على أطر نظرية، ودراسات لتجارب دول نجحت وأخرى أخفقت، والهدف الذى تتوخاه الدولة من جذب هذا الاستثمار، وكذلك الأهمية النسبية للاستمارات التى تهدف الدولة إلى توطينها. والجدير بالذكر هنا أن الدوافع التى تحكم الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص هى نفس الدوافع التى تحكم الاستثمار المباشر الثنائى والمتعدد من حيث الرغبة فى تحقيق أعلى معدل ربح ومحاولة الاستقرار فى الدولة المضيفة والحصول على عمالة مدربة رخيصة خصوصاً فى مجال الصناعات

(٢) الشروط الواجب توافرها لإيجاد مناخ استثمارى ملائم لتدفق الاستثمار الأجنبى:

إن المعرفة الدقيقة بالدوافع التى تحكم سلوك الاستثمار بغض النظر عن موطنه تعتبر عاملاً هاماً فى تشكيل البيئة المناسبة لحفزه. ويتم بناء هذه البيئة بناء على أطر نظرية، ودراسات لتجارب دول نجحت وأخرى أخفقت، والهدف الذى تتوخاه الدولة من جذب هذا الاستثمار، وكذلك الأهمية النسبية للاستمارات التى تهدف الدولة إلى توطينها. والجدير بالذكر هنا أن الدوافع التى تحكم الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص هى نفس الدوافع التى تحكم الاستثمار المباشر الثنائى والمتعدد من حيث الرغبة فى تحقيق أعلى معدل ربح ومحاولة الاستقرار فى الدولة المضيفة والحصول على عمالة مدربة رخيصة خصوصاً فى مجال الصناعات التصديرية، واستغلال مورد طبيعى تحتاجه الشركة، والبحث عن أسواق جديدة، وزيادة حجم المبيعات فى الخارج، والاستفادة من اتساع حجم السوق، وأخيراً الاستفادة من المزايا الضريبية التى تمنحها الدولة الراغبة فى تشجيع الاستثمار.

إن تجارب الدول الناجحة فى جذب الاستثمار الأجنبى تظهر أهمية المناخ الملائم للاستثمار الذى ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركتها واتجاهاتها. ويشمل مناخ الاستثمار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. فالوضع السياسى العام للدولة وما يتسم به من استقرار، والتنظيمات الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة والنظام القانوني ومدى وضوحه واتساقه وتوازن ما ينطوى عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانيته من بنى تحتية وعناصر إنتاج، كل ذلك يشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار(١٤). وهى جميعها عناصر متداخلة ومترابطة، بعضها ثابت، إلا أن جلها ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم فهى تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة

وبالتداعي مرة أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم، في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع لرأس المال، أو بعبارة أخرى إما أن تمثل هذه العناصر مجتمعة دافعاً للإقبال على الاستثمار في بلد ما أو الانصراف عنه[١٥]. أما الحوافز والمزايا الاستثمارية فهي تحتل مكانة متأخرة في سلم الأولويات عند اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة المضيفة. ومثل هذا الوضع يناقض الفكر السائد لدينا القائم على تضخيم أهمية الحوافز والتيسيرات الضريبية كمحدد رئيسي في جذب FDI.

إن القصور في موارد النقد الأجنبي في الدول النامية والحاجة إلى التكنولوجيا قد دفعها إلى اتخاذ العديد من التدابير التي من شأنها جذب الاستثمارات المباشرة لتوفير مثل هذه الموارد النادرة والتكنولوجيا. ومن هنا تم إحياء الدعوة في جميع الدول النامية بلا استثناء إلى نبذ الأفكار القديمة والبحث عن بيئة جديدة تشجع قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بل إن الدول أصبحت الآن تتسابق في الترويح لنفسها بأنها واحة للحرية وتقديم الحوافز التي من شأنها تعظيم أرباح هذه الاستثمارات. ومما لاشك فيه أن اليمن لن تكون استثناء من هذا التنافس لاجتذاب هذه الاستثمارات خاصة بعد الانخفاض الشديد في الموارد الذي حدث في التسعينات بسبب أزمة الخليج الثانية، وتوحيد شطري البلاد وما ترتب عليها من أعباء، والحرب ضد الانفصال الأمر الذي ترتب عليه ترنح النمو الاقتصادي بل وصوله إلى معدلات نمو سالبة مما أدى إلى تدهور مستويات الدخول.

لقد عملت الدولة على إصلاح هياكلها المالية والنقدية المختلة، وأصدرت قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ ثم عدلته لتلافي الكثير من العيوب التي وردت فيه وذلك في عام ١٩٩٧، وأنشأت الهيئة العامة للاستثمار لتشجيع قدوم الاستثمارات العربية والأجنبية، وبالرغم من إن الإصلاحات السابقة كانت ضرورية في حينها إلا أنها لم تعد كافية بمعيار الزمن والحاجة.

إن الحاجة أصبحت ملحة لإيجاد مناخ ملائم لجميع أنواع الاستثمار. وذلك لأن هذا المناخ يتوقف عليه مستقبل النمو في الاقتصاد اليمني الذي سيؤدي إلى تحسين

مستويات الدخول وبالتالى مستوى توافرها لإيجاد مناخ استثمارى ملائم يؤدى إلى تعظيم أرباح الاستثمار وزيادة تدفقه.

(٢-١) تعزيز إمكانيات النمو الاقتصادى:

اتسم أداء الاقتصاد اليمنى فى بداية التسعينات بالضعف الشديد بسبب سلسلة من الصدمات الداخلية والخارجية المتمثلة فى حرب الخليج، وانهيار الاتحاد السوفيتى، ومشاكل توحيد نظامين مختلفين تماماً سياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى الحرب الأهلية[١٦]. وقد أدى ذلك إلى حدوث تقلب فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغ ١٤ عام ١٩٩١، و ٥.٢٥ عام ١٩٩٢، و٤,٢٥ عام ١٩٩٣، و٥,٠٠ عام ١٩٩٤، و٤,٣ عام ١٩٩٨، الأمر الذى أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٦٨٦ دولار فى عام ١٩٩٠ إلى ٢٨١و ٢٧٥ فى عامى ١٩٩٦و ١٩٩٨ على التوالى، وارتفاع معدل البطالة ليصل إلى أكثر من ١٨% عام ١٩٩٨، وكذلك ارتفع معدل التضخم من حوالى ٣٠% عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٦٥% عام ١٩٩٥. فإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع نسبة عجز ميزان المدفوعات من ١٤% عام ١٩٩٤ إلى ٢٩% عام ١٩٩٨، ونسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى من ٨% عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٣% عام ١٩٩٤، ثم انخفض إلى ١,٩% عام ١٩٩٨[١٧]. فإن بيئة الاستثمار تصبح بالضرورة غير مواتية لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر بشكل مضطرد.

وللتغلب على هذه المشاكل يصبح من الضرورى تعزيز مصادر النمو فى الاقتصاد بحيث يصل إلى معدلات تصل ما بين ٦-٧%. فاليمن بما تملك من احتياطيات كافية من النفط والغاز وزراعة متنوعة وخط ساحلى يصل إلى حوالى ألفى كيلو متر مربع صالح للاصطياد السمكى بالإضافة إلى ما يمكن أن تحققه السياحة من كسب من خلال الاستفادة من تراث اليمن الحضارى الغنى بجمال الطبيعة وقوى عاملة لديها الرغبة فى العمل بجد لو حظيت بالتشجيع، وأخيراً التطوير المستمر لميناء عدن والمنطقة الحرة، سوف تؤدى إلى تعزيز إمكانيات النمو الاقتصادى إن احسن استخدامها[١٨].

وسوف يعزز من مصادر النمو سالفة ذكر التنفيذ الجيد لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل الذي يتألف من برنامج للتثبيت الاقتصادى على مستوى الاقتصاد الكلى وإصلاح هيكل الصناعات القائمة والمؤسسات الحكومية، وإجراءات جيدة للحماية الاجتماعية.

(٢-٢) إصلاح النظام القضائى:

تؤكد الشواهد فى هذا الخصوص بأن ممارسات النظام القضائى لازالت غير متوافقة ليس مع متطلبات جذب واستقرار الاستثمار ولكن مع متطلبات الحفاظ على الحقوق بصورة عامة. فالسمة الأساسية للقضاء اليمنى هى طول فترة التقاضى وتخلف المحاكم القضائية، وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة، وعدم إدراك خصوصية المنازعات التجارية المحلية والدولية. ومن هنا فإن الأمر يتطلب البدء فى إصلاح النظام القضائى ليشمل تحديث مؤسسات القضاء والمحاكم، والاختيار الجيد للقضاة (وفق شروط عامة توضع للاختيار) فى وقت مبكر من خريجى كليات الشريعة والقانون المتفوقين ثم العمل على إكسابهم مهارات لغوية وقضائية، والتدريب المستمر لهم، وتدرجهم فى عملهم ابتداء من مساعدى وكلاء النيابات حتى الوصول إلى بداية السلك القضائى، ثم يأتى بعد ذلك تحسين أجورهم، والتطبيق المبكر لنظام الخدمة المدنية الخاص بهم. وفى كل مرحلة من المراحل يجرى تقييم دورى لهم لمعرفة مدى ترفعهم وتمسكهم بأخلاقيات القضاء الرفيعة لتتسم بالسرعة والبساطة والوضوح[١٩].

(٢-٣) تطوير المؤسسات المناط بها تشجيع الاستثمار:

وبرغم التطوير المستمر الذى حدث لهذه المؤسسات من الناحية التشريعية والمؤسسية إلا أننا نود التأكيد على بعض المهام الضرورية لمثل هذه المؤسسات:

أ - التحول من نظام إصدار الترخيص للمشروعات الاستثمارية إلى نظام التسجيل المصحوب ببعض المعلومات الأساسية عن اسم الشركة ونوع النشاط أو معلومات أخرى للأغراض الإحصائية والضريبية، ومما لاشك فيه أن هذا الانتقال الذى أصبحت تعمل به معظم المؤسسات سوف يؤدى إلى خلق جو

من التنافس لدخول أعمال جديدة، كما سيساعد على تخفيض تكاليف البيروقراطية الحكومية.

ب- التعريف بفرص الاستثمار المتاحة والمحددة وذلك في مجال الزراعة، والمواشي والأسماك، والسياحة، والصحة، والنقل، والاتصالات، والتشييد، والبناء، والإسكان ... الخ. بحيث تتولى الوزارات المعنية من خلال إدارات متخصصة دراسة الفرص الاستثمارية في القطاعات المناط بها ثم إرسالها إلى الهيئة للتأكد من جدارتها ثم تتولى الهيئة النهوض بعملية الترويج لهذه الفرص.

ج- تقديم العديد من الخدمات الضرورية للمستثمر الأجنبي ابتداء من تسجيل المشروع وحتى ابتداء التشغيل، بالإضافة إلى خدمات أخرى تعتبر على درجة من الأهمية مثل مساعدتهم في البحث عن المباني المطلوبة، وتسهيل حصول أبنائهم على مدارس خاصة بهم، والبحث عن موظفين مؤهلين للعمل لديهم، ومساعدتهم في الحصول على تصاريح إقامة لموظفيهم الأجانب، وتسهيل حصولهم على الحوافز المالية من الإدارات الحكومية حسبما هو منصوص بالقانون. فمثل هذه الخدمات على بساطتها هي أساس خلق بيئة صديقة للاستثمار، بل إن هذه الخدمات سوف تجعل من المستثمرين الأجانب مروجين للاستثمار في مراحل تالية.

د - تحسين صورة اليمن لدى مجتمع الاستثمار باعتباره مكاناً مواتياً للاستثمار، إلا أنه يجب التنويه إلى أن الشروع في وضع خطة من شأنها تكوين انطباعات جذابة عن اليمن من خلال الحملات الإعلامية، وإقامة المعارض في الخارج سوف يؤدي إلى نتائج عكسية ما لم تكن هذه الانطباعات واقعية وملموسة. فقد يتحول هؤلاء المستثمرون إلى جهاز إعلامي مضاد وفتاك في حالة اتساع الفجوة بين الواقع والصورة الدعائية.

هـ- متابعة تخصيص الأراضي والمناطق المخصصة للاستثمار ومحاولة تأمينها وتقسيمها حسب الروابط بين الصناعات.

و – متابعة القرارات والتشريعات التى تصدر عن الدوائر الحكومية ومحاولة دراستها لمعرفة مدى اتساقها أو تناقضها مع الاتجاه العام لحفز الاستثمار. وإلا فإن ما يقره البعض لحفز الاستثمار سوف يلغيه الآخر لتحقيق أهدافه قصيرة الأجل. فالتناقضات الداخلية للجهاز الحكومى تعتبر من أكثر العقبات أمام الاستثمار المحلى والأجنبى.

(٢-٤) توفير بنية أساسية تغرى المستثمر على الاستثمار:

يعتبر توفير بنية أساسية وكافية من كهرباء ومياه وصرف صحى وطرق وموانى ومطارات وشبكة اتصالات هو أساس عملية التنمية من ناحية واحد الشروط لجذب الاستثمار بجميع أنواعه من ناحية أخرى. وبرغم قصور الأداء الحكومى فى هذه المجالات بحجة عدم توافر موارد مالية، إلا أن ما يلفت النظر هو عدم اتخاذ الحكومة إجراءات من شأنها تشجيع الاستثمار الخاص بجميع أنواعه للدخول فى هذا النوع من الاستثمار من حيث توفير إطار تنظيمى يحدد مدى مشاركة القطاع الخاص فى هذا النوع من الخدمات، إن تبنى استراتيجية حكومية لتعويض عدم قدرتها على توفير البنية الأساسية ينبغى أن تقوم على أساس:

أ – خلق بيئة ملائمة لمشاركة القطاع الخاص فى عمليتى الإنشاء والتشغيل لمنشأة البنية الأساسية وذلك إلى أقصى مدى ممكن. ومثل هذا الوضع سوف يؤدى إلى تحسين فاعلية خدمات البنية الأساسية وكذلك المحافظة على الموارد الشحيحة. وبالإمكان هنا الحصول على مساعدة من البنك الدولى حيث توجد إدارة متخصصة لتمويل مشروعات البنية الأساسية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ب– تشجيع قيام مشروعات البنية الأساسية على أساس نظام BOT الذى يعنى قيام الشركة الأجنبية بالبناء والتشغيل ثم نقل الملكية إلى الدولة بعد فترة زمنية يتفق عليها حسب نوع المشروع.

ج– ضرورة تحسين قيام المشروعات العامة بعملها وتحسين فاعلية الاستثمارات في البنية الأساسية، وذلك تحسباً لعدم التجاوب الفورى للقطاع الخاص فى هذا

(٢-٥) العمل على تدعيم جميع صور التعاون الثنائى مع الدول المجـــاورة مـــن خلال:

أ - تدعيم التعاون الثنائى بين الحكومات على أساس إدراك صحيح للمصالح وذلك لأن العلاقات السياسية الطيبة بين الـــدول تلعـــب دوراً هامـــاً فـــى انتقـــال الاستثمارات بينها.

ب- تشجيع الزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال للبحث عن مجـــالات وفـــرص للاستثمار بينهم.

ج- تشجيع إقامة المشروعات المشتركة فى المناطق الحدودية المجـــاورة وكذلـــك تقديم حوافز للاستثمارات الأجنبية التى تتوطن فى هذه المناطق.

د- ترسيخ مبدئى الحوار والحل السلمى للمشاكل. وهى مبادئ مارســـتها القيـــادة السياسية فى حل مشاكل الحدود مع الأشقاء فى المملكـــة العربيـــة الســـعودية وسلطنة عمان، ومشاكل الجزر مع إريتريا، ومما لا شـــك فيـــه أن تعميـــق وديمومة هذه الممارسات تعطى ثقة ومصداقية للتعامل مع المؤسسات القائمة.

(٢-٦) إصلاح النظام المالى

إن أهم متطلبا ت التوسع فى الاستثمار المحلى والأجنبى والعربـــى هـــو وجود قطاع مالى يتميز بالمرونة والقدرة على التجديد والمنافسة مـــع المؤسســـات المالية الإقليمية والخارجية فى تجميع الأموال المتاحة ثم توجيهها إلـــى الاســـتثمار داخل الدولة[٢٠]. ولا يقتصر الأمر هنا على تحديث المؤسسات المصرفيـــة وإنمـــا يقتضى تطوير تشريعات الرقابة والتقاضى والتمويل مع استحداث أطـــر قانونيـــة ومحاسبية سليمة ومرنة لتجميع المدخـــرات بمـــا فـــى ذلـــك صغـــار المدخريـــن واستخدامها فى أغراض استثمارية تحت قدر من الرقابة الحكوميـــة دون إســـراف وذلك لأن القطاع المالى هو المحرك الأساسى والفعال للاستثمار ينعكـــس تخلفـــه وضعفه على أوجه الاستثمار[٢١].

وبالرغم من أن الحكومة قد عملت على تحسين بنية القطاع المصرفى من خلال تخفيض نسبة التضخم، وتحرير أسعار الفائدة، غير أن البنوك مازالت تواجه صعوبات فى استرداد القروض المختلفة عن السداد وذلك بسبب الإجراءات القانونية المعقدة التى لا يمكن الاعتماد عليها. وقد أدى ذلك إلى تقليل الائتمان المقدم لتمويل الأعمال إلا لعدد صغير من العملاء المعروفين لدى البنك. فعلى سبيل المثال نجد أن حجم القروض التى قدمتها البنوك بلغت حوالى ٣٠% من حجم الودائع الجارية والآجلة خلال عام ١٩٩٧ بينما تفوق هذه النسبة ٥٠% فى الدول الأخرى.

(٢-٧) إصلاح الخلل والتضارب فى الجهاز الإدارى:

وهنا يلاحظ أن جميع المستثمرين المحليين والأجانب غير راضيين عن تعاملهم مع المؤسسات الحكومية فهناك تداخل فى الصلاحيات مع الجهات الحكومية. والكثير من القوانين والأنظمة لا تتمتع بالشفافية الكاملة كما أنها عرضه لتغيرات مزاجية. وهناك من يرى وجود إرباك بين كل من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار ومصلحة الجمارك عن الجهة المسئولة عن تولى إدارة التنزيلات (الإعفاءات) من الرسوم الجمركية والضريبية[٢٢].

ومع ذلك فقد تبنت الحكومة مشروعاً لتحديث جهاز الخدمة المدنية بحيث ينتج عن هذا المشروع إنشاء نظام حديث للإدارة العامة يكون من شأنه تحسين المناخ المشجع للقطاع الخاص المحلى والأجنبى، وتأتى فى لب هذه الإصلاحات إعادة هيكلة الوظائف الحكومية. بحيث يتم التخلص من العمالة الفائضة على أسس علمية، وتحسين طرق التوظيف ودفع الأجر، وتحديد المسئوليات على نحو واضح[٢٣].

(٢-٨) ضرورة توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن الاقتصاد اليمنى:

إن أحد الوسائل لمعرفة الفرص الاستثمارية فى دولة ما هى البيانات التى تنشرها الدولة ومؤسساتها عن هيكلها الاقتصادى. فلو أن هذه البيانات المنشورة

علمية، وتحسين طرق التوظيف ودفع الأجر، وتحديد المسئوليات على نحو واضح[٢٣].

(٢-٨) ضرورة توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن الاقتصاد اليمنى:

إن أحد الوسائل لمعرفة الفرص الاستثمارية فى دولة ما هى البيانات التى تنشرها الدولة ومؤسساتها عن هيكلها الاقتصادى. فلو أن هذه البيانات المنشورة متحيزة بصورة غير صحيحة لإظهار توازنات غير حقيقية فى هيكل الإنتاج والموازنة وميزان المدفوعات، فإنها بالتأكيد سوف تؤدى إلى تكوين انطباع غير صحيح عن الاستثمار وبالتالى هروبه. ونعتقد هنا أن أول عقبة لدراسة الاستثمار وبالتالى النمو هى عدم وجود اتفاق حول توصيف البيانات وطريقة تكوينها داخل المصادر المحلية الممثلة فى وزارة التنمية والتخطيط، ووزارة المالية، والبنك المركزى اليمنى، والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، وكذلك المصادر الخارجية (البنك والصندوق الدوليين). ومثل هذا التضارب والاختلاف يؤدى إلى تكوين انطباع سيئ عن حقيقة الاقتصاد اليمنى سواء لمن يقوم برسم السياسات أو المستثمر المحلى والأجنبى[٢٤].

ومن نافلة القول إن أهم خدمة تقدم قبل الاستثمار هى ضرورة توفير معلومات صحيحة يحتاجها المستثمر بغض النظر عن جنسيته. ولهذا فإنه يلزم أن تكون هذه المعلومات موثقة وصالحة للاستعمال، كما يجب أن تحتوى على حد ادنى من مجموعة الوثائق والملخصات المتصلة ببعض القوانين الخاصة بنشاط المستثمر مثل قانون الضرائب، والعمل، ومعلومات أخرى تتصل بأهم الشركاء المقيدين فى اليمن، وأهم الموردين، ومعدلات الأجور، وأهم الخدمات المالية.

(٢-٩) وجود بعض الإعفاءات الضريبية والجمركية:

تمثل الضرائب بأنواعها المختلفة أحد العوامل المؤثرة فى قرارات الاستثمار، حيث يشكل العبء الضريبى جزءاً من التكاليف التى تتحملها المشروعات. ومن ناحية أخرى تمثل الضرائب الممول الأساسى للإنفاق العام الذى تستفيد منه المنشآت والأفراد. ولذلك كثيراً ما تستعين الحكومات بحوافز ضريبية صريحة

للاستثمار، هذا إلى جانب الحوافز الضمنية في المعاملة الضريبية لمخصصات الإهلاك والفوائد.

ورغم أن الحوافز الضريبية لا تمثل عاملاً مفسراً لتدفقات الاستثمار الأجنبي، إلا أنها تصبح عنصر مفاضلة وترجيح حينما تتشابه العوامل الأخرى المؤثرة بين الدول المتنافسة وتشير الكثير من التجارب (تركيا، إند ونسيا، على سبيل المثال) على أن تطوير النظام الضريبى بشكل يحقق له البساطة و والوضوح واتساع القاعدة، وتناسق الأسعار كان أكثر فاعلية فى تحسين مناخ الاستثمار من توفير حوافز ضريبية فى ظل نظام ضريبى معقد [٢٥]. ومن هنا فإنه لا ينبغى الإفراط بهذه الحوافز كأساس لتشجيع الاستثمار دون الاهتمام بخلق المناخ المناسب لنجاح الاستثمار وزيادة أرباحه. وهذا المناخ لا يتوقف فقط على إمكانية البلد الطبيعية والبشرية والمالية، وإنما يتوقف أيضاً على أساس درجة الثقة بإمكانيات نمو الاقتصاد وانكماشه. ومن أهم عناصر زيادة درجة الثقة فى الاقتصاد القومى هو السياسات الماكرو اقتصادية التى تسود على ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة وتبعاً لذلك معدلات التضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وكذلك تدخل فى الاعتبارات السابقة السياسات الخاصة بتشريعات العمل، ومعدلات الضرائب، ومستوى التدريب، وسلوكيات العمل، ولهذا فإننا عندما نتكلم عن تشجيع الاستثمار فإننا فى الواقع نتكلم عن إدارة الموارد الاقتصادية فى الدولة، والإطار التنظيمى العام لعلاقات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك سواء من مضمونه التشريعى أو ــ وهو الأهم ــ تطبيقاته الفعلية.

(٢-١٠) الاستقرار السياسى والاقتصادى:

عند الحديث عن ضرورة وجود الاستقرار السياسى والاقتصادى فإننا فى الواقع نتحدث عن تقليل عدم التأكد، وكذلك التخوف من عدم قدرة المستثمر على استعادة رأس المال طالما تم النشاط الإنتاجى وأغرقت رؤوس فيه، هذا بالإضافة إلى أنه فى حالة عدم الاستقرار لا يمكن استعادة رأس المال إلا بخسارة وقد لا تتم استعادته مطلقاً. وبالتالى سوف يكون من الأفضل الانتظار حتى تنتهى مرحلة

عدم الاستقرار ثم رسم مسار احتمالى للظروف المستقبلية. ويشير البعض إلى أن الاستثمارات الخاصة تمر بدورة معينة أثناء تطبيق برامج الإصلاح تبدأ فى الاتجاه نحو الركود قبل أن تستعيد ارتفاعها مرة ثانية. والمشكلة الأساسية هنا أن مرحلة الركود قد تستمر لسنوات عديدة قبل أن يستطيع الاقتصاد استعادة ازدهاره[٢٦]. ومن هنا يكون التساؤل الهام كيف يمكن تقصير فترة الركود التى تتسم بالانتظار والترقب من جانب المستثمرين؟

وبالرغم من أن الإصلاحات المالية والنقدية تحتوى على عناصر محفزه للاستثمار إلا إن الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى قد لا يستجيب لهذه الإصلاحات والسبب فى ذلك يرجع إلى حقيقة أن الاستثمار طالما بدأ فلا يمكن الرجوع فيه إلا بخسارة كبيرة. ومن هنا يختار المستثمرون أن ينتظروا توافر معلومات جديدة قبل الاضطلاع بمشروع استثمارى محفوف بالمخاطر. ومن هنا نستنتج بأن استجابة الاستثمارات بكافة أنواعها تكون ضعيفة طالما كانت البيئة الاقتصادية غير مستقرة. فإذا لم يوقن رجال الأعمال بأن برامج الإصلاح متسقة داخلياً وإنها سوف تنفذ رغم ما ينطوى عليها من تكاليف اجتماعية، فإن تصورهم بإمكانية الرجوع عن السياسة المطبقة يصبح عاملاً حاسما بإعاقة الاستثمار. فبوسع الحكومات أن تقلب السياسات رأساً على عقب لكن المستثمرون لا يستطيعون إلغاء القرارات برأس المال الثابت[٢٧]. ومن هنا نطرح السؤال التالى هل الاقتصاد اليمنى يتمتع بعناصر الاستقرار المطلوبة لحفز الاستثمار الأجنبى المباشر أم لا؟ دعونا نبالغ بالقول بأن عدم اليقين فى مستقبل الأداء الاقتصادى مازالت كبيرة وذلك لتنشيط الذهن وتعزيز الرغبة بالعمل، والسبب فى ذلك الآتى:

أ – تؤكد الدراسة التى أوردتها وثيقة FIAS بأن قواعد اللعبة لازالت غير واضحة. ومضمون ذلك من وجهة نظر المستثمر هو ضرورة إسقاط المشروعات التى لا تستطيع أن تتحمل هامش عدم تأكد مرتفع والتركيز على المشروعات ذات المردود الكبير والسريع[٢٨].

ج- هناك عدم وضوح فى تشكيل السياسة الاقتصادية وطريقة تمرير التغيرات فى هذه السياسات إلى الوحدات الاقتصادية الداخلية.

د- بالرغم من نجاح الدولة فى تخفيف الأحداث الأمنية المتعددة التى يكون من نتائجها خطف الأجانب والقيام ببعض الأحداث التخريبية لغرض ابتزاز مؤسسات الدولة، وتشويه صورة اليمن أمام مجتمع الاستثمار. إلا أن أوجه القصور تكمن فى الميل إلى التهوين من هذه الإحداث، والاستجابات الفورية للبعض منها، والمؤسف فعلاً هو بساطة التبريرات التى يقدمها المعنيون بهذه الأحداث للتقليل من شأنها فى طرد الاستثمار المحلى والعربى والأجنبى فمثل هذه السلوكيات القاصرة تفقد الدولة أهم أسلحتها لتكوين رأى عام يساعدها على سن تشريعات، وإيجاد أطر تنفيذية لمعاقبة هذه العناصر. ولهذا يجب تجريم أية أعمال تخريبية تتم بغض النظر عن القائمين بها، والمعاقبة العادلة والسريعة ضد من قاموا بها، بل لا يوجد ما يمنع من طلب المساعدة التى تتفق فى حالة عدم قدرتنا على التعامل مع بعض هذه الظواهر. كذلك يجب أن يعرف الأفراد أن عدم المساعدة فى القضاء على هذه الظواهر سوف يؤدى إلى إعاقة النمو الاقتصادى وبالتالى خفض مستوى معيشتهم، وزيادة البطالة التى تكون نتائجها انتشار الجريمة، والفساد داخل المجتمع.

(٢-١١) السياسات الماكرو اقتصادية:

وفى هذا الخصوص تؤكد الدراسات على أهمية السياسات الاقتصادية الكلية فى إيجاد مناخ ملائم للادخار والاستثمار وتتمثل هذه السياسات فى سياسات الميزانية، والسياسة الائتمانية، وسياسة سعر الفائدة. وفى هذا السياق ينبغى أن توجه السياسات الحكومية المتعلقة بالاستثمار الأجنبى فى اتجاهين:

- **الأول:** فى العمل على معالجة أوجه القصور فى المعلومات والتنسيق بين الاستثمار المحلى والأجنبى، بحيث أن قصور هذه السياسات قد يؤدى إما إلى عدم جذب الاستثمار أو دخول استثمارات غير كافية أو دخول نوعية غير ملائمة من FDI.

- **الثاني:** إظهار الحالات التى يحدث فيها تعارض بين مصلحة الدولة ومصلحة المستثمر الأجنبى. لأن عدم معرفة هذا التعارض قد يؤدى إلى تأثير سلبى على التنمية الاقتصادية، وقد يؤدى إلى آثار إيجابية لكنها غير مستديمة عبر الزمن. ومع الإقرار بوجود مثل هذا التعارض إلا أن دور السياسات الاقتصادية هو تضييق نطاقه. وتوجد على سبيل المثال عدة تصورات تتبناها الدول لمعالجة مثل هذا التعارض فعلى سبيل المثال نجد أن ماليزيا سنغافورة وتايلاند تعمل على ادماج الاستثمار الأجنبى المباشر بالجهود الإنمائية للاقتصاد المحلى من خلال إدخال الاقتصاد المحلى بالشبكات الإنتاجية للشركات الأجنبية، وتعزيز القدرات التنافسية بتحسين مستوى ونطاق هذه الشبكات حتى لا يعمل هذا الاستثمار فى شكل جزر معزولة. وهناك تصور آخر تتبناه كوريا وتايوان يقوم على أساس تنمية المشاريع وقدرات الابتكار الذاتية المحلية بالاعتماد على الشركات الأجنبية باعتبارها مصدراً للتكنولوجيا. ثم هناك تصور آخر تتبناه هونج كونج على أساس ترك تخصيص الموارد لقوى السوق إلى حد بعيد مع توفيراً لبنية الأساسية والإدارة(٢٩). والمهم هنا أنه لا توجد استراتيجية واحدة للاستثمار الأجنبى المباشر، حيث إن كل استراتيجية يجب أن تكون وثيقة الصلة بسياق التنمية الاقتصادية للبلد وقاعدة الموارد والسياق التكنولوجي المحدد، والبيئة التنافسية، وقدرات الحكومة على تنفيذ السياسات.

(٢-١٢) الاندماج مع الاقتصاد العالمى:

إن أحد الحقائق التجريبية في العقدين الأخيرين أن الاقتصاديات المنفتحة تنمو بمعدلات أعلى من الاقتصاديات الأقل انفتاحاً، فمع الانفتاح تزداد فرص التبادل التجارى، الأمر الذى يتيح للدول فرص الحصول على مزايا إنتاجية على المستوى الدولى. فعن طريق الارتباط بالشركات الدولية استطاعت العديد من الدول تحقيق العديد من المزايا المكونة من مزيج من تكاليف منخفضة للتشغيل ــ خاصة تكاليف العمالة فى الصناعات كثيفة رأس المال ــ وأساليب الإدارة المتقدمة وأنظمة الإنتاج ذات المستوى الراقى.

لقد تعزز دافع اندماج الاقتصاد اليمنى فى الاقتصاد العالمى من خلال التوجه إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية لزيادة حجم التجارة العربية البينية، وكذلك التحضير لانضمام اليمن إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ناهيك عن التسهيلات المالية والفنية التى حصلت عليها اليمن من كل من البنك والصندوق الدوليين ضمن برامج الإصلاح الهيكلى، لإصلاح الاختلالات التى يعانى منها الاقتصاد اليمنى، وتشجيع تبنى سياسات موجهة نحو التصدير بدلاً من السياسات القائمة على الحماية الشديدة وقيام الدولة بالدور الرئيسى فى عملية تخصيص الموارد. إن الاستثمار الأجنبى المباشر لم يكن يحظى باهتمام يذكر إلا مع بداية الرغبة فى استخراج النفط. فقد ظلت السياسة الاقتصادية للدولة تدور حول تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات، وحماية الصناعات المحلية الناشئة، وبعض القواعد العامة التى لا تذكر لتنظيم عمل اقتصاد السوق.

الخاتمة

عالجت الدراسة الأوضاع التشريعية التى قامت بها الحكومة اليمنية لإيجاد البيئة المناسبة لحفز الاستثمار الأجنبى المباشر. وكذلك الإصلاحات المالية والنقدية التى تمت فى ظل برامج الإصلاح الاقتصادى بمساندة البنك والصندوق الدوليين لخلق هذا المناخ المواتى. كذلك قدمت الدراسة الشروط الواجب توافرها لحفز ليس فقط المستثمرين الأجانب على الاستثمار ولكن أيضاً المستثمرين العرب والمحليين.

لقد أظهرت الدراسة أن حجم الاستثمار الأجنبى المباشر (باستثناء قطاع النفط) مازال دون المستوى المطلوب، وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى أن البيئة الكلية للاستثمار مازالت بحاجة إلى مزيد من التعميق، هذا بالإضافة إلى أن الفترة التى تناولتها الدراسة كانت من أشد الفترات حساسية واضطراب حيث توحيد شطرى البلاد مع بداية التسعينات الأمر الذى ترتب عليه دمج مؤسسات الدولة وما ترتب عليها من حدوث اضطراب فى هذه المؤسسات. وقد تلا ذلك الحرب ضد

الانفصال (١٩٩٤) وهو بلا شك يخلق بيئة قلقة ومنفرة للاستثمار بغض النظر عن جنسيته.

وقد أكدت الدراسة على ضرورة إعطاء الأهمية ليس فقط للحوافز المالية وإنما على ضرورة الاهتمام بالاستقرار الاقتصادى الكلى، وتوفير البنية الأساسية الكافية، وحفز عوامل النمو الكامنة فى الاقتصاد اليمنى.

جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى أقل البلدان نمواً، (بملايين الدولارات)

البيان	متوسط الفترة						
	١٩٩١-١٩٨٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الجمهورية اليمنية	٨٠	٧١٤	٨٩٧	١١	(٢١٨)	١٠٠	٥٠
أمريكا اللاتينية	٥	(٢)	(٣)	–	٧	٤	٣
جنوب وشرق وجنوب شرق أسيا	٨٤	٢٣٨	٢٥٤	٢٤١	٣٧٥	٥٩٤	٥٤٥
منطقة المحيط الهادي	٢٣	٤٥	٤٠	٤٤	٥١	٥٤	٥٤
المجموع	٧٨٢	١٤٦٥	١٧٤٦	٨٤٤	١٠٩٥	١٩٦٦	١٨١٤

المصدر: الإسكوا: استعراض وتقييم التقدم الذى أحرزته الجمهورية اليمنية فى تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً فى التسعينات، ٢٠٠٠، ص ٢٩.

جدول رقم (٢)

حجم التدفقات والتسربات للاستثمار الأجنبى المباشر

لبعض الدول العربية المختارة خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠

الدولة	التدفقات الداخلة من FDI					التدفقات الخارجة من FDI				
الدولة/ السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأردن	١٦	٣٦١	٣١٠	١٥١	٣٠٠	٤٣-	١٨١	١٠	١٥	١٠٢
الإمارات	٣٠١	٢٣٢	١٠٠	١٦٠	١٠٠	١١-	١١-	٢٠-	١٨-	٦١
البحرين	٢٠٤٨	٣٢٩	١٨١	٣٠٠	٥٠٠	٣٠٥	٤٨	١٨١	٢٠٠	١٣١
قطر	٣٣٩	٤١٨	٧٠	٥٠	٣٠٣	٤٠	٢٠	٢٠	٣٠	٢٣
السعودية	١١٢٩-	٣٠٤٤	٤٢٨٩	٤٨٠٠	١٠٠٠	١٨٧	١٩٥	٤٧٢-	١٢٥-	١٣٤-
سوريا	٨٩	٨٠	٨٠	٧٥	٨٤	٨٩-	٨٠-	٢	٢	١٤٢-
الكويت	٣٤٧	٢٠	٥٩	٧٢	١٦	١٧٤٠	٩٦٩-	١٨٦٧-	٢٢٣	٢٥٤
عمان	٦٠	٦٥	١٠٦	٧٠	٦٢	١	-	١٠	١٠	٣
مصر	٦٣٦	٨٩١	١٠٧٧	١٥٠٠	١٢٣٥	٥	١٢٩	٤٥	٤٧	٥١
اليمن	٦٠-	١٣٩-	٢١٠-	١٥٠-	٢٠١-	٠	٠	٠	٠	٠

Source: World Investment Report, 2000 & 2001.

جدول رقم (٣)

مستوى التنفيذ للمشروعات المرخصة

حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (١٩٩٣ ــ ١٩٩٩)

البيان / القطاع	عدد التراخيص الصادرة	نسبة القطاع إلى الإجمالى	عدد المشاريع المنفذة	نسبة المنفذ إلى الإجمالى	نسبة المنفذ إلى الصادر
الصناعى	١٥٥٢	%٥٥	٨٠٢	%٥٥	%٥٢
الزراعى	١٨٤	%٧	٨٠	%١	%٤٣
السمكى	٦٢	%٢	٢٤	%١,٦	%٣٩
السياحى	٤٠٠	%١٤	٢٠١	%١٣,٧	%٥٠
الصحى	٢٩٦	%١٠	١٨٧	%١٢,٧	%٦٣
التعليمى	٧٢	%٢	٤٠	%٢,٣	%٥٦
السكنى	٧٦	%٣	٢٢	%١,٥	%٢٩
الخدمى	١٨٥	%٧	١٠٨	%٧	%٥٨
الإجمالى	**٢٨٢٧**	**١٠٠**	**١٤٦٤**	**١٠٠**	**%٥٢**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار: متابعة وتقييم أداء النشاط الاستثمارى للقطاع المرخص من الهيئة العامة للاستثمار فى الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٩.

الهوامش:

١- مذكرة حول السياسة النقدية والمالية فى الجمهورية اليمنية، غير منشورة ١٩٩٥.

٢- الإسكوا: استعراض وتقييم التقدم الذى أحرزته الجمهورية فى تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات ٢٠٠٠، ص ٢٧.

٣- الجمهورية اليمنية: الهيئة العامة للاستثمار: قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ وتعديلاته، ص ١٨-٢٩.

٤- المرجع السابق، ص ٣٠-٤٢.

٥- الإسكوا، مرجع سابق، ص ٢٨.

٦- المرجع السابق، ص ٢٩.

٧- يرى البعض أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار فى الأنشطة الاستثمارية التصديرية، إلا أن حدوث مثل هذه النتيجة يتوقف فى واقع الأمر على مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، ومرونة الجهاز الإنتاجي، والقدرة التنافسية للمنتجات المحلية. وحيث إن معظم الصناعات اليمنية تعتمد على مستلزمات إنتاج مستوردة فإن تخفيض سعر الصرف سوف يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يقلل من هامش الربح المحقق للمشروعات.

٨- البنك المركزى اليمنى: النشرة الإحصائية المالية، عدد يناير ــ مارس ١٩٩٨.

٩- الأسكوا، مرجع سابق، ص ٣٠.

10- UN: World Investment Report, 2000 pp, 283 – 293.

١١- الجمهورية اليمنية: الهيئة العامة للاستثمار: تقرير عن أداء النشاط الاستثمارى المرخص به، ٢٠٠٠، ص ٢.

١٢- كيمبرلى آن اليوت: الفساد والاقتصاد العالمى، ترجمة محمد جمال إمام، وكالة الأهرام للتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٥٥٣.

١٣- الجمهورية اليمنية: الهيئة العامة للاستثمار: مرجع سابق، ص ٧-٨.

١٤- البنك الدولى: مراجعة الإنفاق فى الجمهورية اليمنية، ١٩٩٥، ص ٧.

١٥- يحيى المتوكل: تنافسية القطاع الصناعى فى اليمن، المؤتمر العلمى الخامس لكلية التجارة والاقتصاد الخامس، صنعاء، ٢٠٠٠، ص ٢-٣.

١٦- إبراهيم شحاته: تشجيع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى فى البلاد العربية، فى سعيد النجار (محرر)، مرجع سابق، ص ٢٢١ ــ ٢٢٢.

١٧- أحمد شرف الدين: طرق إزالة المعوقات القانونية للاستثمار: تشخيص الحالة المصرية، ١٩٩٣، ص ٦-٧.

١٨- يحيى المتوكل: مرجع سابق، ص ٢.

١٩- أمين محى الدين: القيود البديلة على الاستثمار فى الجمهورية اليمنية "قيد المدخرات أو قيود النقد الأجنبى" رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٧٩.

20-FIAS: Investment Perception and Diagnosis of Environment for Foreign Investment, 1997 Pp. 11-12

21-FIAS: Op. Cit, P.6

٢٢- إبراهيم شحاته: مرجع سابق، ص ٢٢٠.

٢٣- مجموعة وثائق برنامج الإصلاح الاقتصادى المعزز، ١٩٩٧.

٢٤- داود عثمان: الأساليب والممارسات الإدارية المرتبطة بآلية تحفيز المستثمرين، المؤتمر الوطنى للإصلاح والتطوير الإدارى والمالى، صنعاء، ١٩٩٨، ص ٥-٦.

25- FIAS: op. cit, pp. 11-12

٢٦- إبراهيم شحاته: مرجع سابق، ص ٢٢١.

٢٧- مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية: مرجع سابق، ص ٩٧ ــ ٩٨.

٢٨- المرجع السابق، ص ٩٨.

29- FIAS: op. Cit 12.